

Distr.: General
3 June 2025
Arabic
Original: English



قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير سرداً للأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الفترة من 19 شباط/فبراير إلى 19 أيار/مايو 2025، عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 350 (1974) والممدّدة في قرارات لاحقة للمجلس كان آخرها القرار 2766 (2024).

ثانياً - الحالة في منطقة العمليات وأنشطة القوة

2 - تسنّى الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية عموماً، على الرغم من الانتهاكات الكبيرة المتعددة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974. وظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات القوة متقلبة. وظلت الحالة تتسم بوجود جيش الدفاع الإسرائيلي وأنشطته في المنطقة الفاصلة، مما يؤثر على عمليات القوة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2766 (2024).

3 - وتبلغ القوة عن جميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار التي ترصدها في سياق بذلها قصارى الجهود من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار وكفالة التقيد به بصرامة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك لعام 1974. وتمثل جميع أشكال الوجود والنشاط العسكريين في المنطقة الفاصلة، باستثناء ما تعلق بالقوة، وحوادث إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار، وعمليات عبور هذا الخط من قبل الطائرات والطائرات المسيّرة والمركبات والمعدات العسكرية والأفراد العسكريين، فضلاً عن الأفراد الآخرين، انتهاكات للاتفاق. وتواصل قيادة القوة، في إطار تفاعلاتها المستمرة مع كلا الجانبين، دعوة الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب أحكام الاتفاق، وممارسة ضبط النفس وتجنب الأنشطة التي قد تؤدي إلى زيادة تصعيد التوترات في المنطقة.

4 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي عدة ضربات على مواقع القوات المسلحة السورية السابقة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي 23 شباط/فبراير، صرح



رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بأن جيش الدفاع الإسرائيلي سيبقى على "الجانب السوري من جبل الشيخ والمنطقة العازلة في مرتفعات الجولان لفترة غير محدودة من الزمن" وبأنه "لن نسمح للقوات [الجهادية] أو الجيش السوري الجديد بالانتقال إلى الأراضي الواقعة جنوب دمشق". وقال أيضاً: "نطالب بنزع السلاح بشكل كامل من جنوب سورية في محافظات القنيطرة ودرعا والسويداء من قوات النظام الجديد"، مضيفاً: "وبالمثل، لن نتسامح مع أي تهديد للطائفة الدرزية في جنوب سورية".

5 - وفي 10 آذار/مارس، شاهد أفراد الأمم المتحدة طائرتين تحلقان فوق المنطقة الفاصلة. وبعد ذلك بوقت قصير، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة 71 أثر غارة جوية في منطقة الحد من الأسلحة بالقرب من الويسية وطائرتين أخريين أعقبهما انفجاران في الموقع نفسه. وفي 11 آذار/مارس، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بما يلي: "أغارت مقاتلات سلاح الجو خلال الليل على رادارات ومعدات كشف تستخدم لبناء صورة استخباراتية جوية في جنوب سورية، بالإضافة إلى مقرات ومواقع عسكرية تحتوي على أسلحة ومعدات عسكرية للنظام السوري في جنوب سورية. وبشكل وجود هذه المعدات في جنوب سورية تهديداً لدولة إسرائيل وأنشطة الجيش [جيش الدفاع الإسرائيلي]. وتمت مهاجمة هذه الأهداف من أجل إزالة التهديدات المستقبلية".

6 - وفي 25 آذار/مارس، سمع أفراد تابعون للأمم المتحدة أربعة انفجارات وشاهدوا انفجاراً واحداً في كويا، وهي قرية تقع في منطقة الحد من الأسلحة. ولاحظوا أيضاً فرار بعض الأفراد من تلك القرية، بعضهم سيرا على الأقدام والبعض الآخر على متن مركبات، وانفجارين آخرين حول أطراف تلك القرية، أعقبهما إطلاق نار من أسلحة خفيفة. وفي وقت لاحق، لاحظ أفراد الأمم المتحدة وجود دبابتين قتاليتين رئيسيتين تابعتين لجيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة الفاصلة، وأبراجها ومدافعها موجهة نحو القرية نفسها. وفي أعقاب هذا الحادث، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بما يلي: "هذا الصباح ... أثناء نشاط مقرر للجيش الإسرائيلي، قام عدد من الأفراد المسلحين بإطلاق النار من كويا على قوات الجيش الإسرائيلي ... وأرسل الجيش جهازاً جويًا لمسح الميدان ... وهاجم الجهاز الجوي". وأرفق جيش الدفاع الإسرائيلي "شريط فيديو للحادث يُظهر الدروع المستخدمة ضد [جيش الدفاع الإسرائيلي]"، ومشيرا كذلك إلى أن "[جيش الدفاع الإسرائيلي] لن يتسامح مع مثل هذه الأعمال وسيواصل حماية المواطنين الإسرائيليين من [المنطقة الفاصلة]". وأفادت مصادر مفتوحة بمقتل سبعة أشخاص في 25 آذار/مارس جراء غارة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على قرية في منطقة حوض اليرموك في ريف درعا الغربي.

7 - وفي الصباح الباكر من يوم 27 آذار/مارس، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق ما لا يقل عن 19 قذيفة هاون من الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) باتجاه الجانب برفو، حيث قدرت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أن نقطة سقوط القذائف هي موقع في منطقة الحد من الأسلحة. وبعد حوالي ثلاث ساعات، سمع أفراد القوة في معسكر نبع الفوار دوي انفجارات قوية على بعد خمسة كيلومترات على الأقل من المعسكر، وشاهدوا طائرة مسيرة تطلق بالقرب من خان أرنبة. وتواصل أفراد من المجتمع المحلي والسلطات الانتقالية مع دورية تابعة للأمم المتحدة أوفدت في وقت لاحق من ذلك اليوم إلى المنطقة العامة التي وقعت فيها هذه الحوادث، وقالوا إن حوالي 50 جندياً من جيش الدفاع الإسرائيلي في دبابات قتال رئيسية دخلوا القرية في وقت متأخر من مساء يوم 26 آذار/مارس، ودمروا ثلاث مركبات وستة مواقع للقوات المسلحة السورية السابقة وقتلوا 40 رأساً من الأغنام. ولاحظت الدورية أيضاً أن نوافذ منازل في المنطقة قد دُمرت في الحادث.

8 - وفي وقت متأخر من مساء يوم 2 نيسان/أبريل، لاحظت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مركبات وجنود تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي يتحركون في اتجاه الجنوب الشرقي إلى داخل غابة سد تسيل في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي وقت لاحق، سمعوا وشاهدوا انفجارات متعددة في الجزء الجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، والتي قدرت القوة أنها ناجمة عن نيران لمدفعية جيش الدفاع الإسرائيلي على الأرجح في نوى وتسيل. وفي 3 نيسان/أبريل، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بما يلي: "في الساعات القليلة الماضية، ضرب الجيش الإسرائيلي القدرات العسكرية المتبقية في مناطق القاعدتين العسكريتين السوريتين حماة والتيفور (T4)، فضلا عن بنية تحتية عسكرية إضافية في منطقة دمشق. وسيواصل الجيش العمل على القضاء على أي تهديد لمواطني دولة إسرائيل". وأفادت وسائل الإعلام المحلية أنه في 2 نيسان/أبريل، اشتبك أفراد من المجتمع المحلي مع قافلة لجيش الدفاع الإسرائيلي، مما أجبرها على التراجع تحت غطاء جوي.

9 - وفي 19 نيسان/أبريل، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في الموقع 80 حوالي 20 طائرة مسيرة تحلق من الجانب ألفا، وتعتبر خط وقف إطلاق النار وتحوم لفترة وجيزة فوق المنطقة الفاصلة، ثم تعود إلى الجانب ألفا.

10 - وفي الفترة ما بين 5 و 8 أيار/مايو، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بأعمال بناء في موقع الأمم المتحدة رقم 10 غير المشغول. ففي 5 و 6 أيار/مايو، لاحظ أفراد الأمم المتحدة حركة عناصر من جيش الدفاع الإسرائيلي ومركباته اللوجستية، بما في ذلك حفارات، وهم يباشرون أعمال البناء في الموقع. وعززوا وجودهم في الموقع بمزيد من البناء والقوات والمركبات، بما في ذلك سيارة إسعاف وخيمة. وأبلغوا قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنهم بصدد إنشاء "غرفة طوارئ أمامية" كجزء من الجهود المدنية وأكدوا للقوة أن "جيش الدفاع الإسرائيلي لن يستخدم البنى التحتية للقوة، بما في ذلك الأماكن الخارجية لمباني المركز". وفي 13 أيار/مايو، رصدت القوة جيش الدفاع الإسرائيلي في الموقع 80 ألف غير المأهول التابع للأمم المتحدة مع دبابة قتال رئيسية ومركبات مدرعة وحوايات وكوخ حراسة وبوابة ومولدات كهربائية ومعدات مراقبة.

11 - وواصلت المجتمعات المحلية في المنطقة الفاصلة مناشدتها لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والاحتجاج على وجود جيش الدفاع الإسرائيلي وأنشطته في المنطقة الفاصلة. وأبلغت القوة عن حالات أضرار لحقت بالطرق ومحطات ضخ المياه وألواح الطاقة الشمسية في القرى تسبب فيها جيش الدفاع الإسرائيلي. وتلقت القوة 14 شكوى، بما في ذلك رسائل وصور فوتوغرافية، من أفراد من المجتمعات المحلية في المنطقة الفاصلة بشأن أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي في تلك المنطقة. وشملت الشكاوى بلاغات عن احتجاز مدنيين ومصادرة دراجات نارية في القنيطرة، والاستيلاء على المواشي وإطلاق النار عليها. وفي عدة مناسبات، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي أعيرة نارية لثني الرعاة ومواشيهم عن الاقتراب من خط وقف إطلاق النار. وفي 12 آذار/مارس، توجه أفراد من المجتمع المحلي إلى أفراد الأمم المتحدة في الموقع 80 للشكوى من أن جيش الدفاع الإسرائيلي أطلق النار على 25 رأساً من أغنام قرية الرفيد وقتلها، واستولى على 50 رأساً من الأغنام. وفي 13 أيار/مايو، لاحظ أفراد القوة في الموقع 86 باء أربعة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي يقيمون نقطة تفتيش على بعد 300 متر من الموقع ويوقفون ثلاثة أفراد يستقلون دراجة نارية. وبعد بضع دقائق، أجبرت قوات الجيش الإسرائيلي اثنين من الأفراد على خلع ملابسهم لتفتيشهما. وتم إطلاق سراح الأفراد في وقت لاحق. وقامت القوة على الفور بإبلاغ جيش الدفاع الإسرائيلي على جميع الشكاوى التي تلقتها من السكان المحليين وقامت بالمتابعة لديه من خلال قناة الاتصال التابعة لها. وواصلت

القوة إجراء حوار منتظم مع السلطات المحلية والمخاتير في منطقة العمليات، بما في ذلك تزويدهم بآخر المستجدات فيما يتعلق بالشواغل التي أثارها المجتمعات المحلية.

12 - وفي 24 شباط/فبراير، تظاهر حوالي 85 شخصًا، بعضهم يرتدي الزي العسكري، أمام موقع الأمم المتحدة رقم 80، ضد وجود إسرائيل في الجمهورية العربية السورية، وطلبوا مساعدة القوة فيما يتعلق بأنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة الفاصلة التي تؤثر على سبل كسب رزقهم. واحتجوا أيضًا على البيانات التي أدلى بها السيد نتياهو في ذلك اليوم (انظر الفقرة 4). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل جيش الدفاع الإسرائيلي مع الطائفة الدرزية، خاصة في الجزء الشمالي من منطقة العمليات حول قريتي حضر وعرنه. وفي 11 آذار/مارس، قام وزير الدفاع الإسرائيلي، إسرائيل كاتس، بزيارة جبل الشيخ في المنطقة الفاصلة، حيث صرح بأنه "سنسمح قريبًا أيضًا للعمال الدروز من سورية بالقدوم للعمل في المجتمعات المحلية لهضبة الجولان في إسرائيل". وفي 15 آذار/مارس، سافر ما لا يقل عن 60 رجل دين درزيا من الجانب برافو في حافلات إلى الجانب ألفا عبر بوابة على السياج التقني الإسرائيلي، تحت حراسة جيش الدفاع الإسرائيلي. وعاد الوفد إلى الجانب برافو في اليوم نفسه، وسمع أفراد القوة إطلاق النار احتفالاً بعودته في محيط قرية حضر.

13 - وحتى 8 أيار/مايو، حافظ جيش الدفاع الإسرائيلي على 12 موقعًا كان أقامها على الجانب برافو، وعززها: 10 منها في المنطقة الفاصلة وموقعان في منطقة الحد من الأسلحة في محيط خط برافو. وواصلت القوة الاحتجاج على وجود جيش الدفاع الإسرائيلي وأنشطته في المنطقة الفاصلة، حيث تشكل انتهاكًا لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974.

14 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ أفراد القوة استمرار جيش الدفاع الإسرائيلي في بناء حواجز معيقة للحركة على طول خط وقف إطلاق النار. ولاحظ أفراد القوة وجود حفارات ومعدات ثقيلة أخرى تقوم ببناء حواجز على طول خط البراميل تتوغل داخل المنطقة الفاصلة. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن تشييد هذه الحواجز هو "إجراء دفاعي لمنع أي توغل" إلى داخل الجانب ألفا من قبل "أفراد [سوريين] من [المنطقة الفاصلة]".

15 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة زيادة كبيرة في حوادث النشاط الجوي، بما في ذلك طائرات مقاتلة وطائرات مسيرة، وهي تحلق من الجانب ألفا عبر خط وقف إطلاق النار وفوق المنطقة الفاصلة، وفي بعض المناسبات عبر المنطقة الفاصلة باتجاه منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. ورصد أفراد القوة في جبل الشيخ أيضًا جيش الدفاع الإسرائيلي وهو يستخدم طائرات هليكوبتر لنقل وفود من كبار المسؤولين الذين يزورون المنطقة، وإجراء تدريبات على إجلاء المصابين والاستطلاع الجوي، وتنفيذ تناوب القوات.

16 - ويشكل استمرار وجود منظومات القبة الحديدية ومنظومات المدفعية وراجمات الصواريخ المتعددة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا انتهاكًا لاتفاق فض الاشتباك. فوفقًا للاتفاق، يشكل وجود أي معدات عسكرية غير مأذون بها أو أفراد غير مأذون لهم في المنطقة الفاصلة أو منطقة الحد من الأسلحة انتهاكًا.

17 - واحتجت القوة لدى الطرفين على كل ما رصدته من انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك وجود جيش الدفاع الإسرائيلي على الجانب برافو وأنشطته فيه، وإطلاق النيران باتجاه المنطقة الفاصلة وفوقها، وكذلك عبر خط وقف إطلاق النار، ووجود معدات غير مأذون بها وأفراد غير مأذون لهم

داخل المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وعبور أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي وطائرات مسيّرة وطائرات تابعة له لخط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور مدنيين هذا الخط من الجانب برافو. وتواصلت القوة عن كثب مع الطرفين من أجل تهدئة الحالة، بما في ذلك خلال فترات التوتر الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، احتجت القوة على جميع القيود المفروضة على حركة أفراد الأمم المتحدة الذين يسطعون بالأنشطة الموكلة إليهم.

18 - وحافظت القوة على تواصلها مع كلا الطرفين فيما يتعلق برصد أنشطة لا تتماشى مع اتفاق فض الاشتباك بين القوات. وأدى هذا الحوار البناء مع الطرفين إلى حل مسائل محددة تتعلق بالوصول وتيسير التحركات البالغة الأهمية. وتواصلت القوة عن كثب مع الطرفين من أجل تهدئة الحالة، ولا سيما خلال فترات التوتر الشديد.

19 - ووجه الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة رسالتين متطابقتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإلى الأمين العام بشأن التطورات في منطقة عمليات القوة. ففي رسالة مؤرخة 3 آذار/مارس (A/79/806-S/2025/120)، قال إنه "ترفض الجمهورية العربية السورية جملة وتفصيلاً، وتدين بأشدّ العبارات، التصريحات الصادرة عن رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 23 شباط/فبراير 2025 المتضمنة مطالبته بنزع سلاح الدولة السورية من محافظات الجنوب السوري (القنيطرة - درعا - السويداء)، ومنع أيّ تواجد للجيش السوري جنوب دمشق". وذكر أيضاً أن "تلك التصريحات المرفوضة تمهد لتصعيد العدوان الإسرائيلي والتمادي فيه، بما يخدم أجندات سلطات الاحتلال في حرف الأنظار عن انتهاكها الجسيم لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974 والتهرب من الالتزام به ومن تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري". وفي رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل (A/79/861-S/2025/216)، ذكر الممثل أنه "سنت قوات الاحتلال الإسرائيلي [في] الخميس 3 نيسان/أبريل. عدداً من الاعتداءات الجوية على خمس مناطق مختلفة في أنحاء البلاد، مما أسفر عن تدمير شبه كامل لمطار حماة العسكري وإصابة عشرات المدنيين والعسكريين، وإلحاق دمار وأضرار بالغة بمنشآت عسكرية ومدنية أخرى في محافظتي حمص ودمشق. وباللزام، قامت وحدات من قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتوغل في ريف درعا وقصف منطقة حرش سد الجبيلية الواقعة بين مدينة نوى وبلدة تسيل غرب درعا، مما أسفر عن استشهاد تسعة مدنيين، وإصابة آخرين".

20 - وقدرت القوة أن الحالة الأمنية في بعض المناطق على الجانب برافو لا تزال متوترة ومتقلبة مع ورود أنباء مستمرة من مصادر مفتوحة عن زيادة الحوادث الأمنية. وعزت القوة هذه الحالة في المقام الأول إلى وجود جيش الدفاع الإسرائيلي وأنشطته، وكذلك الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن السورية وبعض الفصائل المعارضة في منطقة الحد من الأسلحة، والاحتجاجات المتفرقة من قبل بعض أفراد المجتمع المحلي. وأفادت مصادر مفتوحة بوقوع عدة حوادث أمنية في منطقة الحد من الأسلحة تتعلق بالقتل المستهدف لعناصر مسلحة غير تابعة للدولة وعمليات إطلاق نار متقطع.

21 - وواصلت القوة التنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي لتبسيط إجراءاته للعبور عند بوابة ألفا في معبر القنيطرة، بما في ذلك ضرورة عبور أفراد القوة وفريق المراقبين في الجولان باستخدام الوثائق الصادرة عن القوة فقط عند المعبر والعودة إلى الإجراء المتبع، وذلك لتيسير فعالية القوة التشغيلية والإدارية. وأبقى جيش الدفاع الإسرائيلي على عمليتي عبور اثنتين مجدولتين في كل أسبوع عند البوابة ألفا، وقام بتيسير 26 من عمليات العبور التشغيلية عند البوابة.

22 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت القوة آلية اتصال مع السلطات السورية المؤقتة لتيسير العمليات، بما في ذلك الأنشطة الإدارية واللوجستية.

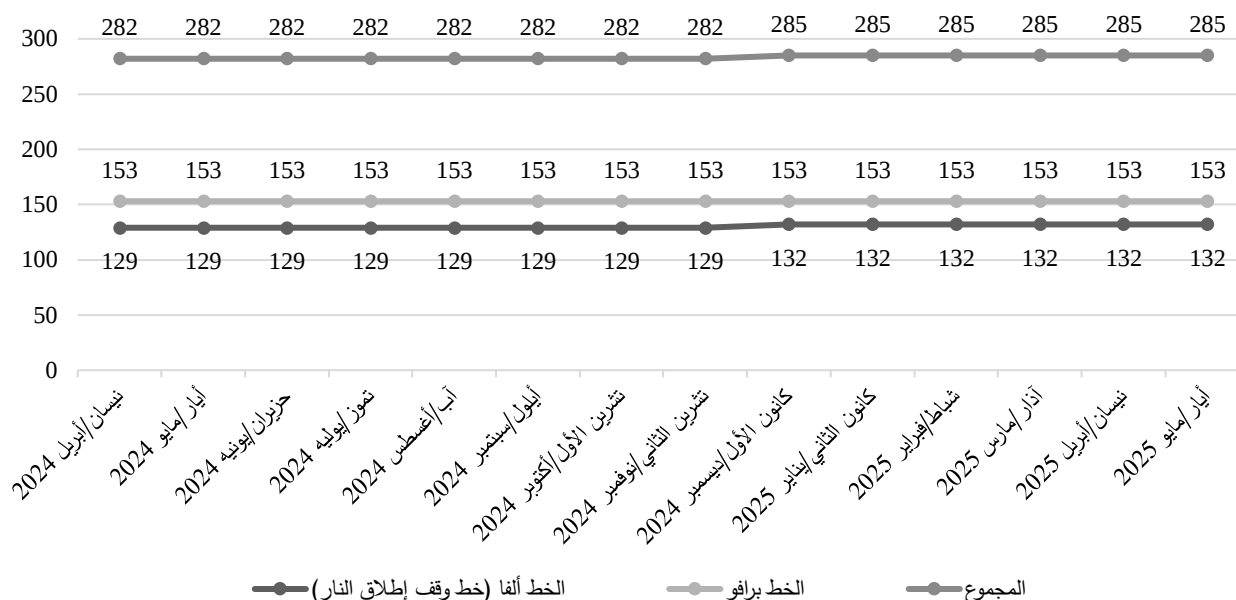
23 - ويسر الطرفان، من خلال التعامل مع القوة بشأن قيود محددة على الحركة، حرية حركة القوة وفريق المراقبين في الجولان للقيام بالأنشطة الموكلة إليهما في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. ولا تزال تحديات قائمة فيما يتعلق بحركة أفراد الأمم المتحدة ووصولهم من الجانب ألفا، عبر بوابات السياج التقني الإسرائيلي، إلى مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة، وكذلك فيما يتعلق ببعض حواجز الطرق. وواصلت القوة التحاور مع جيش الدفاع الإسرائيلي بهدف التعامل مع هذه المسائل.

24 - ومنذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، لم تقم السلطات على كلا الجانبين ألفا وبرافو بتيسير إجراء عمليات التفتيش التي تجرى كل أسبوعين عن طريق فريق المراقبين في الجولان، للمواقع العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن السورية في كل من منطقتي الحد من الأسلحة الخاصتين بهما.

25 - وفي إطار العودة إلى التنفيذ الكامل للولاية على الجانب برافو، واصلت القوة عملية إصلاح وإعادة طلاء وتجديد البراميل المستخدمة لتحديد خط وقف إطلاق النار والخط برافو، اللذين يحددان المنطقة الفاصلة، وقد أصلحت 132 برميلا على طول خط وقف إطلاق النار و 153 برميلا على طول الخط برافو (انظر الشكل الأول). وواصلت القوة التشاور مع الطرفين بشأن أنشطة إصلاح البراميل وتبديلها في بعض الأحيان على طول خط وقف إطلاق النار.

الشكل الأول

عدد البراميل التي تم إصلاحها وإعادة طلائها وتجديدها على طول خط وقف إطلاق النار والخط برافو



26 - وتم الانتهاء من إعادة بناء مركز المراقبة 52 وأعيد شغله في 14 أيار/مايو. وأعادت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بناء مركز المراقبة، الذي يمكن الوصول إليه من الجانب ألفا عبر بوابة السياج التقني الإسرائيلي، وذلك بتيسير من جيش الدفاع الإسرائيلي. وبذلك اكتملت عودة المراقبين العسكريين في فريق

المراقبين في الجولان إلى جميع مراكز المراقبة في المنطقة الفاصلة التي كان أخلاها الفريق مؤقتًا في عام 2014 بسبب تدهور الحالة الأمنية.

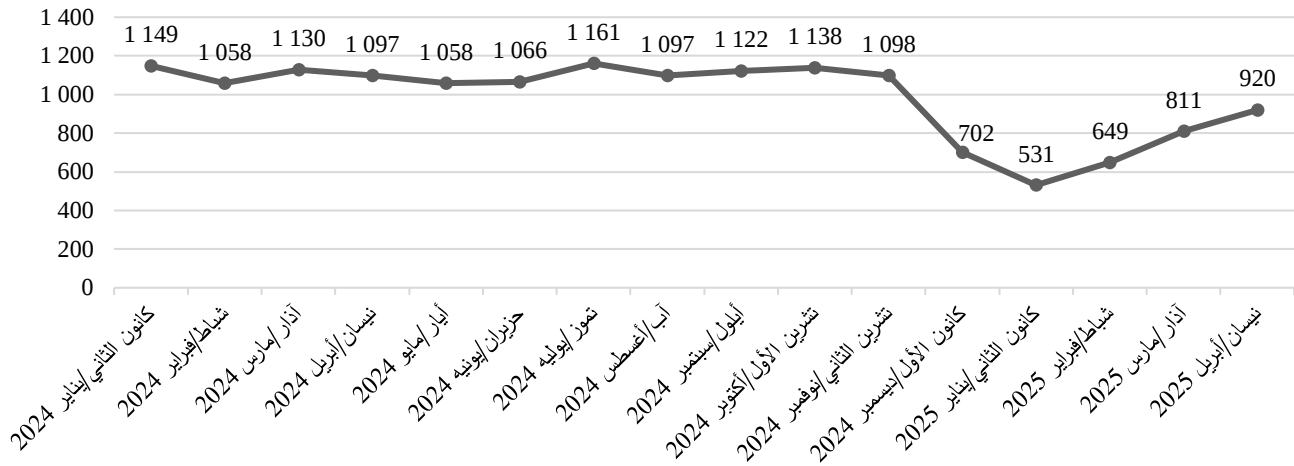
27 - وظلت عمليات القوة تتلقى الدعم من المراقبين العسكريين التابعين للهيئة في فريق المراقبين في الجولان، الذين يعملون تحت الإشراف العملياتي لقائدة القوة ويحتفظون بـ 11 مركزًا للمراقبة الثابتة داخل منطقة عمليات القوة. وظل تركيز فريق المراقبين في الجولان منصبا على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلزام بالحالة السائدة. وبالإضافة إلى ذلك، يُكلف المراقبون العسكريون بإجراء تحقيقات في الحوادث التي تقع داخل منطقة عمليات القوة.

28 - وواصلت القوة تسيير دورياتها العملياتي الشهرية في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، حيث نفذت 649 نشاطًا عملياتيًا في شباط/فبراير و 811 نشاطًا في آذار/مارس و 920 نشاطًا في نيسان/أبريل (انظر الشكل الثاني). وقد تأثرت التنقلات العملياتي الكاملة لأفراد الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة، بما في ذلك حركة الدوريات والتنقلات اللوجستية، بسبب وجود جيش الدفاع الإسرائيلي وحواجز الطرق التي وضعها.

29 - وقامت السلطات السورية المؤقتة بتبسيط إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول لجميع أفراد القوة من أجل تيسير عبورهم من معبري الجديدة والمصنع الحدوديين بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. ونتيجة لتحسن الحالة الأمنية في لبنان، عادت القوة إلى استخدام هذا الطريق، وهو طريق الإمداد الرئيسي بالنسبة لها.

الشكل الثاني

عدد دوريات القوة المسيّرة شهرياً



30 - وظلت القوة ترى في تقييمها أن أفراد الأمم المتحدة في منطقة عملياتها لا يزالون معرضين لخطر كبير بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والألغام، وكذلك بسبب وجود خطر محتمل ناجم عن العنف المحلي، بما يشمل احتمال وجود خلايا نائمة من الجماعات المسلحة. وواصلت القوة إزالة أي ذخائر أو مخلفات حرب غير منفجرة يتم العثور عليها أو الإبلاغ عنها على أفضل وجه ممكن، وذلك لأغراض عملياتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عثرت القوة على 160 قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب في المنطقة الفاصلة وتخلصت منها.

- 31 - وتجري القوة باستمرار عمليات تقييم وتحديث لخطط الطوارئ الخاصة بها من أجل تعزيز المواقع ومراكز المراقبة على الجانبين ألفا وبرافو واستخراجها وإخلائها، إضافة إلى إجراء عمليات محاكاة وتمارين وتدريبات منتظمة لمواجهة مختلف الطوارئ. ويستمر اتخاذ تدابير للحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير حماية القوات، في المواقع ومراكز المراقبة وفي قاعدة العمليات في معسكر عين زيان وفي المقر في معسكر نبع الفوار.
- 32 - ولم تسجل القوة أي ادعاءات تتعلق بسوء السلوك خلال الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 30 نيسان/أبريل 2025. وواصلت البعثة إجراء التدريب المنتظم للموظفين فيما يتعلق بمنع سوء السلوك.
- 33 - وفي 14 أيار/مايو، كانت القوة قد استوفت جميع متطلبات التقييم، محققةً بذلك معايير عالية من الامتثال في تنفيذ الالتزام بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وقرار مجلس الأمن 2436 (2018). وأدخلت تحسينات على التدريب التمهيدي لضمان ملاءمته وتقديمه في الوقت المناسب.
- 34 - وفي 14 أيار/مايو أيضاً، كانت القوة تتكون من 179 جندياً، من بينهم 90 امرأة من حفظة السلام. والجنود المنشورون هم من الأرجنتين (1) وأستراليا (4) وبوتان (4) وتشيكيا (4) وفيجي (148) وغانا (15) والهند (199) وأيرلندا (3) وكازاخستان (143) ونيبال (439) وجمهورية كوريا (1) وأوروغواي (214) وزامبيا (4). وبالإضافة إلى ذلك، تلقت القوة في سياق أداء مهامها مساعدة من 80 مراقبا عسكريا من فريق المراقبين في الجولان، من بينهم 12 امرأة.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن 338 (1973)

- 35 - أهاب مجلس الأمن بالأطراف المعنية، في قراره 2766 (2024)، بأن تنفذ فوراً قراره 338 (1973). وقرر تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، أي حتى 30 حزيران/يونيه 2025، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في كل 90 يوماً تقريراً عن التطورات التي تشهدها الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار 338 (1973). وقد تناول تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/79/194)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 11/78 والمعنون "الجولان السوري"، مسألة البحث عن تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار 338 (1973).
- 36 - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر 2008، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. وستواصل الأمم المتحدة رصد التقارير الواردة عن الاتصالات غير المباشرة وغير الرسمية بين الجانبين بهدف وقف التصعيد. وإنني أطلع إلى إيجاد حل سلمي للنزاع بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وإلى استئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية قضائية إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره 338 (1973) والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

رابعاً - الجوانب المالية

- 37 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 304/78 المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2024، مبلغ 68,7 مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025.

38 - وحتى 14 أيار/مايو 2025، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة تبلغ 30,7 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 836,5 2 مليون دولار.

39 - وسُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، في حين سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024.

خامسا - ملاحظات

40 - لا يزال يساورني قلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات اتفاق فض الاشتباك لعام 1974، بما في ذلك استمرار وجود وأنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة الفاصلة. وجميع الإجراءات التي تتعارض مع الاتفاق غير مقبولة ويجب أن تتوقف. وأدعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب الاتفاق، بما في ذلك إنهاء جميع أشكال الوجود غير المأذون به في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وكذلك الامتناع عن أي تصرف من شأنه أن يزيد من تقويض وقف إطلاق النار. وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات أو أنشطة عسكرية باستثناء تلك الخاصة بالقوة. وأؤكد من جديد التزامي بسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية وسيادتها. وينبغي للطرفين اغتنام فرصة التطورات الأخيرة في البلد لاستعادة الامتثال الكامل للاتفاق.

41 - وأي عبور أو إطلاق للنار عبر خط وقف إطلاق النار هو انتهاك للاتفاق ويجب أن يتوقف على الفور. ويشكل استمرار وجود أسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقتي الحد من الأسلحة على كلا الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك تحليق طائرات وطائرات مسيرة عبر خط وقف إطلاق النار وفوق المنطقة الفاصلة، انتهاكاً للاتفاق. وما زلت أشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود المبذولة للتوعية بخطر التصعيد وضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

42 - وألاحظ أن كلا طرفي اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 يواصلان الإعراب عن التزامهما ببند الاتفاق. ولا يزال من الأهمية بمكان أن يحافظ الطرفان على اتصالهما بالقوة وأن يعززوا هذا الاتصال. فجميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار تزيد التوترات بين الطرفين الموقعين على الاتفاق وتقوّض الاستقرار في المنطقة. وأسهم استمرار تواصل القوة مع الطرفين في وقف التصعيد في أوقات احتدام التوترات في المنطقة.

43 - ويظل استمرار التزام كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود القوة أمراً أساسياً. وإنني أعول على استمرار إبداء كلا الطرفين التعاون من أجل ضمان تمكين القوة من تنفيذ ولايتها بالكامل، بما في ذلك استئناف عمليات التفتيش على كلا الجانبين. وأشار إلى اكتمال عودة المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فريق المراقبين في الجولان إلى جميع مواقعهم في المنطقة الفاصلة، وتيسير جيش الدفاع الإسرائيلي لإعادة بناء الهيئة لآخر مركز مراقبة وشغله، وهو الذي يمكن الوصول إليه من الجانب ألفا. وأشار كذلك إلى تيسير الطرفين لحركة حركة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في منطقة عملياتها، وأدعو إلى رفع أي قيود متبقية، بما في ذلك على بوابات السياج التقني الإسرائيلي وبوابة ألفا عند معبر القنيطرة. ويجب أن تتمتع القوة بحرية الحركة الكاملة لتنفيذ المهام الموكلة إليها.

44 - ونظرا للاتجاه المقلق المتمثل في استمرار انتهاكات اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 وتقلب الحالة الأمنية على الجانب برافو، تشكل سلامة وأمن الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة وفريق المراقبين في الجولان مدعاة للقلق بشكل خاص. ويجب على الطرفين أن يمتنعا عن القيام بأي نشاط قد يعرّض سلامة حفظة السلام للخطر. ولذلك فمن المهم بصفة خاصة أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن، والسماح لها بأن تعمل بحرية وفقاً للاتفاق. ولا يزال من المهم أيضاً أن يواصل الطرفان تيسير نشر جميع الأفراد في القوة من أجل تنفيذ الولاية بفعالية.

45 - ويظل الدعم المستمر المقدم من الدول الأعضاء، ولا سيما ثقة البلدان المساهمة بقوات في قوة مراقبة فض الاشتباك والتزامها نحوها، من العوامل الرئيسية في قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها. وإنني أعرب عن امتناني لحكومات الأرجنتين وأستراليا وأوروغواي وأيرلندا وبوتان وتشيكيا وجمهورية كوريا وزامبيا وغانا وفيجي وكازاخستان ونيبال والهند على مساهماتها وما يتحلى به أفرادها العسكريون في القوة من التزام وعزم وكفاءة مهنية عالية. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الدول الأعضاء التي ساهمت بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

46 - وأنا أعتبر استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمراً أساسياً. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لمدة ستة أشهر، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وقد أبدت الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها عليه.

47 - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لرئيسة البعثة وقائدة القوة، اللواء أنيتا أسماه، وللأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادتها في القوة، والمراقبين العسكريين في فريق المراقبين في الجولان، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفانٍ في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وفي بيئة عملياتية تتغير باستمرار.

